

Distr.: General
13 May 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩

جنيف، ٦-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل الاقتصادية والبيئية

تحالف الأمم المتحدة بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية الريفية

تقرير الأمين العام

موجز

أبرز الإعلان الوزاري الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٣ أهمية تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة دعماً لأهداف التنمية الريفية. واستجابة لذلك، وعملاً بقراري المجلس، ٤٩/٢٠٠٤ و ٤٢/٢٠٠٥ أنشئ تحالف الأمم المتحدة بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية الريفية باعتباره مبادرة للمجلس مخصصة للمساعدة في تعزيز هذه الأهداف، قامت فيها مدغشقر والجمهورية الدومينيكية بدور بلدين رائدين للتحالف. وقد نظر المجلس في التقرير الأول للتحالف (E/2007/61) في دورته الموضوعية في عام ٢٠٠٧.

* E/2009/100



وقد أُعد هذا التقرير استجابة لقرار المجلس ٣٦/٢٠٠٧ الذي طلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩. ورحب أيضاً القرار ٣٦/٢٠٠٧، في جملة أمور، بأنغولا وإثيوبيا باعتبارهما البلدين الرائدتين الثالث والرابع في التحالف. ويقدم هذا التقرير المعلومات المستجدة عن الأنشطة المبذولة في البلدين الرائدتين الأول والثاني منذ آخر تقرير، ويعطي أمثلة للأنشطة التي نفذها أصحاب المصلحة دعماً للتنمية الريفية في البلدين الرائدتين الجديدتين.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤	٢٣ - ١ مقدمة - أولاً
٤	٥ - ١ معلومات أساسية - ألف
٥	١٢ - ٦ أهمية التنمية الريفية - باء
	تعزيز الشراكات من أجل تحقيق التنمية الريفية وبلوغ الأهداف
٧	١٨ - ١٣ الإنمائية للألفية - جيم
٨	٢٣ - ١٩ أثر الأزمات الحالية وتحدياتها في مجال التنمية الريفية - دال
٩	٧٩ - ٢٤ الأنشطة المبذولة لدعم التنمية الريفية في البلدان الرائدة الأربعة - ثانياً
٩	٤٣ - ٢٤ مدغشقر - ألف
٩	٢٦ - ٢٤ لحة عامة '١'
١٠	٣٤ - ٢٧ أنشطة وكالات/منظمات الأمم المتحدة '٢'
١٣	٤٣ - ٣٥ أنشطة منظمات المجتمع المدني '٣'
١٥	٥٥ - ٤٤ الجمهورية الدومينيكية - باء
١٥	٤٦ - ٤٤ لحة عامة '١'
١٦	٥١ - ٤٧ أنشطة وكالات/منظمات الأمم المتحدة '٢'
١٧	٥٥ - ٥٢ أنشطة منظمات المجتمع المدني '٣'
١٨	٦٤ - ٥٦ أنغولا - جيم
١٨	٦٠ - ٥٦ لحة عامة '١'
١٩	٦٢ - ٦١ أنشطة وكالات/منظمات الأمم المتحدة '٢'
٢٠	٦٤ - ٦٣ أنشطة منظمات المجتمع المدني '٣'
٢١	٧٥ - ٦٥ إثيوبيا - دال
٢١	٦٦ - ٦٥ لحة عامة '١'
٢١	٧٣ - ٦٧ أنشطة وكالات/منظمات الأمم المتحدة '٢'
٢٣	٧٥ - ٧٤ أنشطة منظمات المجتمع المدني '٣'
٢٤	٧٩ - ٧٦ المبادرات المتخذة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك - هاء
٢٥	٨٥ - ٨٠ الاستنتاجات والتوصيات - ثالثاً

أولا - مقدمة

ألف - معلومات أساسية

١ - أعد هذا التقرير استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/٢٠٠٧ بشأن تحالف الأمم المتحدة بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية الريفية الذي طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩ عن تنفيذ أعمال التحالف.

٢ - وقد أنشئ تحالف الأمم المتحدة بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية الريفية بناء على الوثيقة الختامية الصادرة في عام ٢٠٠٣ عن الجزء الرفيع المستوى للمجلس الذي نظر في موضوع "تشجيع الترويج لاتباع نهج متكامل إزاء التنمية الريفية في البلدان النامية بهدف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة". وأبرز الإعلان الوزاري^(١) الذي اعتمده المجلس في جزئه الرفيع المستوى أهمية التحالفات بين جميع أصحاب المصلحة في تعزيز التنمية الريفية وتحقيقها، بوصفها الوسيلة الأساسية للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ - وتشمل أساساً الأهداف الرئيسية للتحالف ثلاثة جوانب: (أ) العمل كحافز وميسر لتعزيز الشراكات بين جميع أصحاب المصلحة من أجل دعم التنمية الريفية؛ (ب) إتاحة منبر للتعاون؛ (ج) وإبراز نتائج الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة من خلال استعراض انتباه المجتمع الدولي إليها عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة.

٤ - وأقر المجلس بموجب قراره ٤٩/٢٠٠٤ و ٤٢/٢٠٠٥، اعتبار مدغشقر والجمهورية الدومينيكية البلدين الرائدتين الأول والثاني في التحالف. وفي هذين القرارين دُعيت الدول الأعضاء وصناديق وبرامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر أصحاب المصلحة المعنيين إلى دعم برامج وأنشطة التحالف في مهمته الرامية إلى تشجيع التنمية الريفية المستدامة. وفي قراره ٣٦/٢٠٠٧، رُحِبَ بأنغولا وإثيوبيا باعتبارهما البلدين الرائدتين الثالث والرابع في التحالف.

٥ - ويتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة عن الأنشطة المبذولة دعماً لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدين الرائدتين الأولين على النحو المبين في التقرير السابق للأمين العام عن تحالف الأمم المتحدة بين القطاعين العام والخاص لأغراض

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/58/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٣٥.

التنمية الريفية^(٢). ويعطي أيضا أمثلة لمبادرات أصحاب المصلحة في البلدين الرائدتين الجديدين وهما أنغولا وإثيوبيا^(٣). ويتضمن أيضا فرعا عن الأنشطة المبذولة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك دعما للبلدان الرائدة. وسيدرس التقرير أيضا أثر الأزمة المالية والاقتصادية الحالية على الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الريفية في البلدان الرائدة الأربعة. وسيقترح الفرع الختامي للتقرير توصيات من أجل تعزيز أنشطة التحالف.

باء - أهمية التنمية الريفية

٦ - تشكل الأهداف الإنمائية للألفية شراكة استراتيجية عالمية صيغت من أجل التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه التنمية في العالم، وخاصة تقليل الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ونظراً لأن ثلاثة من كل أربعة من الفقراء في البلدان النامية، أي ما يزيد على بليون نسمة منهم، يعيشون في مناطق ريفية، فإن تعزيز التنمية الريفية يُعد أمراً أساسياً للحد من الفقر وتعزيز مستويات أفضل للمعيشة لعدد كبير من سكان العالم ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتطلب هذا استثمارات عريضة القاعدة في المناطق الريفية تفيد مجتمعات محلية بأسرها ولا تقتصر على العاملين في الأنشطة الزراعية فحسب.

٧ - والتنمية الزراعية لن تكون كافية في حد ذاتها للحد من الفقر بشكل فعال. ومع ذلك فقد ثبت أنها قوة فذة للمساعدة على تحقيق هذا الهدف. وتاريخياً، كانت التحسينات في هذا القطاع الهام أساساً للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر عموماً. وفي معظم البلدان النامية، تُعد الزراعة أكبر قطاع للتشغيل وتوفير فرص للعمل وإدراج دخل من التصدير. وتفضي الزيادة في الإنتاجية الزراعية إلى الحد من الفقر بشكل كبير، وخاصة في المناطق الريفية. وخلصت دراسة أُجريت على ٥٨ بلدان نامياً إلى نتيجة مفادها أن الزيادة في الإنتاجية الزراعية بنسبة ١٠ في المائة ارتبطت بتخفيض وصل إلى ٦ في المائة في نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم^(٤).

٨ - وتؤدي البنية التحتية الريفية وخدمات الدعم في الريف دوراً رئيسياً في تعزيز التنمية الريفية، ولا سيما في ما يتصل بتعزيز الإنتاج الزراعي. ويؤثر هذان العاملان على نوعية وتنوع ومعقولية أسعار وتوزيع واستقرار إمدادات الأغذية الواردة من المناطق الريفية. وتوفير

(٢) E/2007/61.

(٣) انظر المرفق للإطلاع على قائمة بالجهات صاحبة المصلحة التي قدمت مدخلات لهذا التقرير.

(٤) E/2008/68 - موضوع الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٨: تعزيز نهج متكامل لإزاء التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مع مراعاة التحديات الراهنة: تقرير الأمين العام.

الطرق ووسائل النقل والمياه والري والطاقة والاتصالات السلوكية واللاسلكية هي عناصر هامة بالنسبة للبنية التحتية الريفية اللازمة لتحقيق التحول الريفي.

٩ - وهناك أهمية لتحسين الوصول إلى موارد المياه ومرافق الصرف الصحي بالنسبة للعيش الصحي لسكان الريف ولإنتاج الزراعي على السواء. فضالة إمكانية الوصول إلى مياه الشرب المأمونة وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي هما سببان جذريان لكثير من الأمراض التي تؤثر على سكان الريف في البلدان النامية، الأمر الذي يُقلل من قدرتهم على العمل المنتج ويحد بالتالي من فرصهم في الفكاك من الفقر. وعلاوة على ذلك، فقد شهد العقد الماضي، تفاوتاً متزايداً في إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، حيث استُبعدت أغلبية الفقراء، وخاصة في المناطق الريفية، من السوق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النفقات الطبية غير المتوقعة تُعد ثاني أكبر سبب للمديونية الريفية.

١٠ - ولكي تنجح سياسات وبرامج التنمية الريفية، فلا مناص من أن تُكفل حماية أكثر فئات السكان ضعفاً. ويعد تحقيق المساواة بين الجنسين أمراً حاسماً في التعجيل بالتنمية الريفية المستدامة، وخاصة وأن النساء يشكلن أغلبية لا يستهان بها في القوة العاملة الزراعية. وتشير التقديرات إلى أن نساء الريف ينتجن ما يزيد على أكثر من نصف الأغذية التي تنمو في العالم، ويوفرن ما يصل إلى ٩٠ في المائة من القوة العاملة في زراعة الأرز، ويؤدين دوراً رئيسياً في الخدمات المعاونة غير الزراعية من قبيل بيع المحصول. وتوفير شبكات أمان لمن يُعد أمراً حيويًا للمحافظة على أنظمة الإنتاج الزراعي وهيكل الأسرة الريفية على السواء.

١١ - وينبغي أن تدمج التنمية الريفية في أطر التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر. ويجب أن تتخذ قرارات السياسات الرامية إلى النهوض بالتنمية الريفية على أساس تشاركي وأن يشترك جميع أصحاب المصلحة في تنفيذها. فمن شأن كفالة أخذ آراء الأقليات في الحسبان والاستماع إلى صوت أكثر فئات المجتمع ضعفاً أن يسهل بدرجة كبيرة النجاح في تنفيذ هذه السياسات.

١٢ - وينبغي مواصلة الالتزام بالاستثمار في تحسين الزراعة والإنتاجية من أجل التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع. فالأدلة تثبت أن النمو الزراعي يُعزز العمالة الريفية وغير الزراعية وأن له تأثيراً كبيراً في الحد من الفقر.

جيم - تعزيز الشراكات من أجل تحقيق التنمية الريفية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

١٣ - وفقاً لما أكد في الفرع السابق، فإن هدي الحد من الفقر والجوع لن يتحققا ما لم يتناقص الفقر في المناطق الريفية. وليس في إمكان أي وكالة أو منظمة وحدها أن تنجح بمفردها في مواجهة التحديات المرتبطة بالتنمية الريفية، وليس في إمكانها أن تُدافع وحدها عن النهوض بهذه التنمية. وبالتالي فإن إقامة الشراكات يُعد أمراً حيوياً للتصدي للتنمية الريفية، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في النهاية.

١٤ - وقد أكد المجلس ذلك في إعلانه الوزاري الصادر في عام ٢٠٠٣ الذي حدد فيه المتطلبات الرئيسية التي يتعين الوفاء بها لتحقيق هذه الأهداف في البلدان النامية. وثمة شرط بالغ الأهمية يتعين الوفاء به لتعزيز اتباع نهج متكامل إزاء التنمية الريفية وهو أن تؤدي الشراكات المقامة على الصعيدين الوطني والدولي الرامية إلى تشجيع التعاون فيما بين الجهات الفاعلة في مختلف القطاعات دوراً بالغ الأهمية.

١٥ - وأسهم الإعلان في زيادة الوعي بأهمية التنمية الزراعية والريفية في تعزيز خطة التنمية، وخاصة فيما يتعلق بمواجهة بلائي الفقر والجوع المزدوجين. وبدأ شركاء متنوعون في مجال التنمية مبادرة لتجميع أنشطتهم وتحقيق المواءمة فيما بينها. وسترد في الجزء التالي من هذا التقرير أمثلة مختلفة لمبادرات هذه الشراكات المنفذة في بلدان التحالف الراضة الأربعة.

١٦ - ويُشكل الاشتراك في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الريفية الوطنية في البلدان المستفيدة سبيلاً فعالاً لتعزيز التعلم المتبادل وتبادل المعلومات اللازمين لضمان أقصى أثر للتنمية. ويعد إدماج فقراء الريف في جميع أوجه إطار التنمية الاستراتيجية أمراً له أهمية حاسمة.

١٧ - وقد تفاقمت في الوقت الحالي معضلة التصدي بنجاح للحد من الفقر في الريف عما كانت عليه في عام ٢٠٠٣. فبينما لا تزال التحديات القديمة قائمة، توجد تهديدات جديدة تدفع بفقراء الريف إلى أغوار أعمق للفقر من أي وقت مضى. فالزيادة في أسعار الأغذية العالمية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على الفقراء، وخاصة من لا يمتلكون أراض من سكان الريف، تشير إلى تزايد أهمية تحسين الظروف في الزراعة والمناطق الزراعية. وفي الوقت نفسه، فإن آثار تغير المناخ تضعف الإنتاج الزراعي، وخاصة في المناطق الأكثر تهميشاً حيث تعيش أعداد كبيرة من فقراء الريف.

١٨ - ومن أجل زيادة عدد الموارد المكرسة للتنمية الريفية وكذلك من أجل أن تحقق التنمية أثرها في المناطق الريفية، فيلزم للشرائط العالمية أن تتبادل الدروس المستفادة من الخبرات بما فيها أفضل الممارسات، وأن تبني القدرات المحلية وتعزز الدعوة العالمية من أجل الحد من الفقر في الريف.

دال - أثر الأزمات الحالية وتحدياتها في مجال التنمية الريفية

١٩ - يفرض حجم الأزمات المالية الحالية ونطاقها تهديداً على آفاق الاقتصاد العالمي الآخذ في التدهور السريع، والذي من المتوقع أن يتقلص بنسبة ٢ في المائة تقريباً في عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في البلدان الصاعدة والنامية من نسبة ٦,٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ بسبب تناقص الطلب على الصادرات وتناقص التمويل وانخفاض أسعار السلع الأساسية وتزايد إحكام القيود على التمويل الخارجي^(٥). وقد عرقلت الأزمة بالفعل بشكل خطير جهود التنمية في كثير من البلدان الفقيرة وزادت من حجم التحديات التي تواجهها.

٢٠ - ووسط هذه التكهّنات القائمة، يتركز القلق المهيمن على المجتمع الدولي على الوضع القائم الذي يواجهه حالياً فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية. فقد استفادت الجهود التي بذلتها معظم البلدان النامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من تحسن النمو الاقتصادي والانخفاض النسبي للتضخم اللذين ميزتا السنوات الأولى من هذه الألفية. ولكن ومع تراجع الاقتصاد العالمي، فمن المرجح أن تتبدد المكاسب التي تحققت في العقد الماضي، بل إن انتكاستها قد بدأت بالفعل في بعض الحالات. وتُشير تقديرات جديدة للبنك الدولي إلى أن ٤٦ مليون نسمة آخرون سيقعون تحت خط الفقر البالغ ١,٢٥ دولار في اليوم، وأن ٥٣ مليون نسمة آخرون سيضطرون إلى العيش بأقل من دولارين في اليوم مقارنة بالتقديرات التي أُعدت في بداية الأزمة^(٦).

٢١ - وتأتي الأزمة المالية العالمية بعد أزميتي الغذاء والطاقة في عام ٢٠٠٨ اللتين دفعتا بالفعل ما يتراوح بين ١٣٠ و ١٥٥ مليون نسمة إلى برائن الفقر بين أواخر عام ٢٠٠٥ وأوائل عام ٢٠٠٨. وأضاف ارتفاع أسعار الأغذية ١١٥ مليون نسمة إلى الجوع في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، رافعا مجموع العدد إلى ما يقرب من بليون نسمة^(٧). وهدد أيضا ارتفاع

(٥) مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، تحديث في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

(٦) البنك الدولي، "الأزمة الراهنة تلحق الضرر بالفقراء في بلدان العالم النامي"، النشرة الصحفية رقم 2009/220/EXC، واشنطن العاصمة، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(٧) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ٢٠٠٨.

أسعار الأغذية المكاسب المحدودة التي تحققت في تخفيف حدة سوء التغذية بين الأطفال. بحلول عام ٢٠٠٦، جاوز عدد الأطفال الذين يعيشون في البلدان النامية ويعانون من نقص الوزن ١٤٠ مليون طفل، وتُشير التوقعات حاليا إلى أن هذا الوضع العالمي سيتفاقم نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية. وقد أبرزت فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية ضرورة زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي لمعالجة بعض المسائل الهيكلية المتصلة بالأمن الغذائي.

٢٢ - ويمثل تغير المناخ تحديا إضافيا لأنه يغير الظروف الطبيعية والاجتماعية الاقتصادية للحياة. فمن المتوقع أن ينخفض الإنتاج الزراعي في المناطق المدارية ومعظم المناطق المعتدلة نتيجة لتغير المناخ وعدم التيقن من طول موسم النمو والنقص في توافر المياه، والأنماط الجديدة للإصابة بالآفات والأمراض وفقدان التنوع الأحيائي. ومن المتوقع أن يقع أشد الضرر على أفقر وأضعف فئات السكان في المناطق الريفية. فارتفاع درجات الحرارة لن يُقلل فحسب غلة معظم المحاصيل، بل سيقول علاوة على ذلك مساحة الأرض المتاحة لنمو المحاصيل. وإلى جانب ذلك، فمن المرجح أن يصبح حدوث الجفاف والفيضانات الغزيرة أكثر تكرارا وأشد حدة.

٢٣ - وبالنظر إلى أن القدرات المؤسسية والمالية محدودة على المستوى المحلي، فستؤثر التحديات التي يفرضها تغير المناخ على الفقر والجوع والظروف الصحية في المجتمعات الريفية. ويحتمل أن يزداد تدهور الظروف المعيشية للأسر الريفية الفقيرة والمزارعين الذين يعتمدون على الموارد الطبيعية وزراعة الكفاف.

ثانيا - الأنشطة المبذولة لدعم التنمية الريفية في البلدان الرائدة الأربعة

ألف - مدغشقر

١٠ - خطة عامة

٢٤ - نظرا لأن ٨٠ في المائة من سكان البلد يعيشون في مناطق ريفية ومعظمهم يعيشون تحت خط الفقر، فقد وضعت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك في مدغشقر خطة خمسية رئيسية في عام ٢٠٠٤ للتنمية الزراعية تركز على إقامة قطاع أعمال مستدام ذي اتجاه سوقي لتنمية الاقتصاد الريفي للبلد في محاولة للحد من الفقر في الريف بقدر كبير. وقُدمت خدمات إرشادية لتعزيز الأعمال التجارية الزراعية، شملت توسيع شبكات معلومات عن السوق، وإنشاء أعمال تجارية تعاونية، ووضع برامج لتغذية الأطفال في الريف.

٢٥ - وجعل البلد أيضا التنمية الريفية والثورة الخضراء جزءا من خطة عمل مدغشقر، وهي الرعي الثاني لاستراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢. وتهدف الحكومة في إطار هذه الخطة إلى تأمين ملكية الأراضي، وتحسين إمكانية الحصول على تمويل ريفي بتكلفة معقولة، وبدء ثورة خضراء مستدامة، وتعزيز الأنشطة ذات الاتجاه السوقي، وتنويع الأنشطة الريفية، وزيادة القيمة المضافة الزراعية، وتعزيز الأعمال التجارية الزراعية. وتسعى الحكومة جاهدة أيضا إلى إقامة مركز للأعمال التجارية الزراعية في كل منطقة من مناطق البلد لتدريب ومساعدة المزارعين في الريف وتحسين الطرق والاتصالات من أجل تيسير زيادة مشاركة رجال الأعمال والقطاع الخاص.

٢٦ - وتعتبر مدغشقر عالميا واحدة من أغنى الدول من حيث التنوع البيولوجي، لكن البلد يواجه مستويات مرتفعة من الإجهاد البيئي الناجم عن انتشار الفقر المدقع بين سكانه. إذ تنشأ دورة يتوالى فيها التدهور البيئي والفقر وذلك عندما تتسبب الاحتياجات الزراعية في سوء إدارة الموارد (على سبيل المثال فقدان الغابات، وتآكل التربة، ونقصان توافر المياه) ويؤدي ذلك بالتالي إلى زيادة الفقر وزيادة الحاجة إلى التوسع الزراعي. ومن الأهداف الرئيسية أيضا لخطة عمل مدغشقر حماية البيئة عن طريق تنمية الصناعات التي تتمحور حول البيئة، من قبيل السياحة البيئية، وممارسات الزراعة المستدامة، وتوسيع سوق المنتجات العضوية والطبيعية. وتهدف الحكومة من خلال التزامها بالنهوض بالزراعة في الريف عن طريق هذه الأنواع من البرامج الوطنية إلى انتشار شعبيها من بؤرة الفقر من خلال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فقد أثرت الأزمة السياسية السائدة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ على جهود التنمية.

٢٧ أنشطة وكالات/منظمات الأمم المتحدة

٢٧ - تزايد تشديد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في السنوات الأخيرة على أهمية تنمية القطاع الخاص نظرا لأنه يوفر معظم الأنشطة المدرة للدخل وفرص العمالة كما أنه أصبح بشكل متزايد القوة الدافعة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وقد اعتمد المجلس التنفيذي للصندوق استراتيجية لتنمية القطاع الخاص تحدد العناصر الرئيسية لتعاون الصندوق مع القطاع الخاص. واستناداً إلى هذه الاستراتيجية يدعم الصندوق تنمية القطاعين المحلي والخاص عن طريق إجراء حوار عن السياسات وكذلك من خلال عمليات الاستثمار. ويتشارك الصندوق أيضا مع القطاع الخاص في جلب تدفقات إضافية من الموارد إلى المناطق الريفية.

٢٨ - ويدعم الصندوق جهود حكومة مدغشقر لتعزيز النمو في القطاع الزراعي وتنمية الصناعات القائمة على الزراعة من خلال أربعة مشاريع ريفية:

(أ) برنامج زيادة الدخل في المناطق الريفية الذي يرمي إلى زيادة الدخل وتعزيز الأمن الغذائي للأفراد الذين يقيمون في واحدة من أفقر مقاطعات البلد؛

(ب) المرحلة الثانية من مشروع تنمية الحوض الأعلى لنهر مندراري، التي اكتملت في عام ٢٠٠٨، وكانت تهدف إلى زيادة إنتاج الأغذية في جزء من المنطقة الجافة في أقصى الجنوب، وإلى المساعدة في تعزيز الأمن الغذائي لسكان الريف وتحسين ظروف معيشتهم؛

(ج) برنامج دعم محاور المشاريع الريفية الصغيرة والاقتصادات الإقليمية، الذي نفذه الصندوق في أيار/مايو ٢٠٠٨، ويدعم التعاون مع القطاع الخاص عن طريق المشاريع بالغة الصغر والصغيرة وسلاسل إضافة القيمة والمنظمات المهنية؛

(د) مشروع تقديم دعم إلى منظمات المزارعين وإلى الخدمات الزراعية الذي أُقر في عام ٢٠٠٨، وبدأ تنفيذه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويتمثل هدف المشروع عموماً في تعزيز منظمات المزارعين من أجل تحسين الدخل الزراعي وتقليل تعرض صغار المنتجين للمخاطر (وخاصة أفقرهم) من خلال تيسير إمكانية حصولهم على مجموعة من الخدمات وعلى التكنولوجيا المناسبة.

٢٩ - وأسفر تنفيذ البنك الدولي لمشروعه لدعم برنامج الإرشاد الزراعي في مدغشقر عن إقامة نظام للشراكة بين الوكالة المنفذة للمشروع وسائر الكيانات في القطاع العام والأحياء والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص التي لديها قدرات في مجال نقل التكنولوجيا والتدريب. ويسعى البنك من خلال مشروعه لدعم التنمية الريفية إلى تعزيز تحديد برامج التنمية الريفية المؤدية إلى الحد من الفقر وإدراج الدخل وذلك من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. ومولت مؤسسات مالية دولية مختلفة مشاريع في البلد تنوحي أيضاً توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص.

٣٠ - ونفذت منظمة العمل الدولية مشروعاً ممولاً من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي يهدف إلى تفعيل النمو الداعم للفقراء في اثنين من المجتمعات الريفية المحلية في البلد. ودُرِّبَت الأسر المعتمدة على التعرف على الفرص الاقتصادية المحتملة في مجتمعاتها المحلية ثم على التعاون مع المشاريع لتهيئة فرص للعمالة المحلية. وشملت منهجيات التدريب التي اتبعتها منظمة العمل الدولية تقديم تدريب من أجل التمكين الاقتصادي للمناطق الريفية وتحليل سلاسل القيمة والنهوض بها. ومكنت المنهجية الأخيرة أصحاب المصلحة من المجتمعات المحلية

والمنطقة وغرفة التجارة والصناعة من دراسة قطاع آخر موجه نحو التصدير، وهو التطريز، من أجل تحديد سبل لتحسين الجودة وتنشيط العمالة.

٣١ - وفي أعقاب جهود الدعوة التي بذلتها البعثة الدائمة لمدغشقر في نيويورك وتحالف الأمم المتحدة بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية الريفية، أنشئت أول قرية من قرى الألفية في مدغشقر في المجتمع المحلي الريفي في سامباينا بمدغشقر بتمويل من حكومة كوريا الجنوبية. ويوفر مشروع قرى الألفية الأفريقية الذي يعززه مشروع الألفية ومعهد الأرض التابع لجامعة كولومبيا نموذجاً يمكن تطويره لمكافحة الفقر على مستوى القرى، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعمل مبادرة قرى الألفية بشكل مباشر مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والحكومات الوطنية المعنية لتظهر كيف يمكن للمجتمعات المحلية الأفريقية الريفية أن تنتشل نفسها من الفقر وأن تحقق الأهداف إذا ما توافرت لها إمكانية الوصول إلى تكنولوجيات ثبت نجاحها وقوية وبمقدورها تعزيز إنتاجية مزارعها ونظمها الصحية والتعليمية وقدرتها على الوصول إلى الأسواق، بينما تعمل في حدود قيود الميزانية التي فرضتها الاتفاقات الدولية من أجل تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٢ - ويتولى حالياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع حكومة مدغشقر إقامة قرية سامباينا للألفية. وتقوم مجموعة من الشركاء من القطاعين العام والخاص في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣، بتنفيذ المشروع وهي تشمل: الوزارة داخل رئاسة الجمهورية المسؤولة عن تحقيق اللامركزية وحكومة مدغشقر ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والسلطات المحلية. والمشروع موجه، بالاستعانة بهذه الشراكات والخبرة الفنية لجميع القطاعات، نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٣ - وتنفذ حالياً في إطار هذه المبادرة مجموعة متنوعة من المشاريع الابتكارية. فعلى سبيل المثال، جرى خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ تبادل للمزارعين الذين انتقلوا من سامباينا إلى أنتيسيراوي وهي قرية مجاورة أكثر تقدماً في التنمية الريفية بهدف تعليم أبناء قرية سامباينا تقنيات زراعية مختلفة. وعلاوة على ذلك، جرى البدء في مشروع كهربة منطقة أنكاديمانغا. وقد جعلت التطورات الأخيرة في المنطقة، ومنها إقامة مركز صحي ومدرسة ابتدائية وثانوية، من أنكاديمانغا مركزاً ينتج إليه آلاف من الأفراد الأمر الذي أكد الحاجة إلى الكهرباء. وقد أمكن تحقيق ذلك نتيجة للشراكة الإيجابية المقامة مع وكالة تنمية كهربة الريف في البلد.

٣٤ - وتسعى مبادرة النهوض بقطاع مستدام للأعمال التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إيجاد حلول للفقر يقودها قطاع الأعمال، عن طريق تمكين القطاع الخاص من خلال بناء شراكات استراتيجية بين أصحاب المصلحة المحليين، وإلى تقديم مزيد من

المساهمات للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقد يسرت مبادرة البرنامج في مدغشقر بشكل فعال إقامة مشاريع للأعمال التجارية ابتكارية وداعمة للفقراء في عدد من القطاعات. وتشمل الأنشطة المنفذة تعزيز السياحة الإيكولوجية وتشجيع استخدام الطاقة الشمسية وتدعيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع الهيدروكربون، وتعزيز تنويع مصادر الطاقة، وزيادة إنتاج علاجات الملاريا المستمدة من مادة الأرتيميسينين.

٣٠ أنشطة منظمات المجتمع المدني

٣٥ - إن مؤسسة التحالف بين القطاعين العام والخاص هي منظمة لا تهدف إلى الربح مكرسة للحد من الفقر من خلال نهج يستعين بقطاع الأعمال لتحقيق التنمية. وتجمع المؤسسة مع قطاع الشركات والحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والأمم المتحدة من أجل تيسير إقامة الصلات وتعزيز الشراكات وتشجيع بناء القدرات وحشد الموارد والتجارة والاستثمار لدعم التنمية. وترمي المؤسسة إلى إقامة صلات مثمرة بين المنظمات القادرة على تعزيز الأعمال التجارية الداعمة للفقراء على الصعيد الوطني، والتي ليس لدى الكثير منها سوى معلومات ناقصة عن الأمم المتحدة والأهداف الإنمائية للألفية.

٣٦ - ودخلت البعثة الدائمة لمدغشقر في نيويورك مؤخراً في شراكة مع مؤسسة التحالف بين القطاعين العام والخاص ومنظمة مافيني الدولية للصحة (www.maventy.org) ومشروع كيور (www.projectcure.org) من أجل إحداث أثر دائم من خلال شحن ثلاث حاويات حجم كل منها ٤٠ قدماً وقيمتها ١,٢ مليون دولار تحمل معدات طبية إلى حكومة مدغشقر. ويهدف المشروع إلى تنمية بنية تحتية مستدامة في قطاع الرعاية الصحية من أجل إفادة آلاف الملغاشيين.

٣٧ - وبالنسبة لتكاليف شحنات المعدات الطبية، تعاونت مرة ثانية البعثة الدائمة لمدغشقر مع مؤسسة التحالف بين القطاعين العام والخاص ومشروع كيور من أجل جمع مبلغ إضافي قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات المتحدة من جهات مانحة خاصة. وسُلمت الحاوية الأولى في آذار/مارس ٢٠٠٩ وسوف تُرسل الحاويتان الأخريان في صيف عام ٢٠٠٩. وبناء على الاحتياجات التي تحددت أثناء تقدير للاحتياجات، ستسلم المعدات الطبية إلى المواقع التالية: مستشفى بلفتانانا في أنتاناناريفو؛ والمستشفى الإقليمي لديغو في ديغو سواريز؛ ومستوصف آنيفورانو نورد.

٣٨ - وأنشأت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مرصد الاتصال الثقافي والسمعي والبصري في عام ١٩٩٧ باعتباره في الأساس مشروعاً قائماً على فكرة أن الاتصالات تشكل عاملاً أساسياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويركز المرصد،

وهو منظمة تتمتع حالياً بمركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عمله على تعزيز قيم السلام والتسامح وحقوق الإنسان ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للأمم المتحدة عن طريق وسائل سمعية بصرية للاتصال هي: السينما والتلفاز والإنترنت.

٣٩ - وعلى مدى السنتين الماضيتين، زاد المرصد من أنشطته المبذولة لدعم تحالف الأمم المتحدة بين القطاعين العام والخاص عن طريق جلب فوائد الثورة الرقمية إلى المجتمعات المحرومة في مدغشقر والجمهورية الدومينيكية. ووسع المرصد نطاق شراكته مع المؤسسات العامة والخاصة على السواء دعماً للأنشطة المبذولة في البلدان الرائدة للتحالف. بحيث شملت معهد تكنولوجيا المعلومات والفقر (Infopoverty) في جامعة أو كلاهوما وجامعة ميلانو للعلوم التطبيقية، ومؤسسة سكاي لوجيك للاتصالات الساتلية، وجمعية WINFOCUS، وكلية الزراعة في جامعة ميلانو.

٤٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قام ممثلو المرصد بزيارة إلى مدغشقر حيث اجتمعوا مع ممثلين لوزارات الصحة والتعليم والشؤون الخارجية لمناقشة تقديم خدمات إلكترونية صحية في البلد. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قام المرصد بالتعاون مع جمعية WINFOCUS، (وهي جمعية علمية دولية لا تهدف إلى الربح تروج لاستخدام الموجات فوق الصوتية في تقديم الرعاية في الممارسات الإكلينيكية من أجل تحسين الرعاية الأولية وفي حالات الطوارئ وفي العناية المركزة في المستشفيات) بتنظيم دورة تدريبية مدتها يومان من أجل ٧٢ من الأطباء والعاملين في مجال التمريض عن استخدام تكنولوجيا الموجات فوق الصوتية في حالات الطوارئ.

٤١ - ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، مكنت الشراكة التي أقامها المرصد مع مؤسسة سكاي لوجيك أول قرية مزودة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في مدغشقر من الحصول على وصلة مجانية تربطها لمدة عام بالإنترنت مما عزز استخدام الشركاء، الذين يتراوحون بين مزارعين ومدرسين، للإنترنت والحواسيب في مركز الموارد المرجعية المجتمعي الجديد. ويواصل نحو خمسمائة شخص من سبباينا ومقاطعة مانجاكانداريانا المجاورة استخدام الخدمات المحلية بشكل منتظم، بينما يجري بشكل دوري تدريب ٦٠٠ من الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٥ عاماً من أجل التعجيل بالإلمام بالمعارف الرقمية في القرية الريفية.

٤٢ - وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، قامت رابطة المتطوعين في مجال المساعدة التعاونية في ما وراء البحار التابعة للمنظمة الدولية للتنمية التعاونية الزراعية، بتمويل من مؤسسة مواجهة تحديات الألفية، بتقديم خدمات المشورة والمساعدة إلى وزارة الزراعة ورعاية الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك في مدغشقر. وفي إطار جهود لمكافحة الفقر والفساد، قدمت الرابطة تدريباً

لبناء قدرات الوزارة وتعزيز الشراكات في مجال التنمية الريفية والتسويق الزراعي. وعلاوة على ذلك، قدمت مساعدة تقنية في مجال الأعمال التجارية الزراعية لمساعدة الوزارة في تحسين حوافز الاستثمار في مجال الزراعة.

٤٣ - وتعمل منظمة مافيني الدولية للصحة بإسلوب تعاوني مع وزارة الصحة في مدغشقر، إلى جانب عدد آخر من المنظمات غير الحكومية، من أجل تعزيز إقامة نموذج للرعاية الصحية المستدامة في منطقة آنيفورانو - نورد في الجزء الشمالي من البلد. وتتعاون منظمة مافيني مع مشروع كيور في بذل جهود لدعم تطوير المشاريع الطبية، ووقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ مذكرة تفاهم مع التحالف المعني بأمراض التعفن الدموي الجراثيمي للنظر في اتباع نهج تعاوني لمكافحة الأمراض المعدية المتعلقة بالتعفن الدموي. وأسهمت أعمالها المتصلة بالصحة، بما فيها تلك المبذولة من خلال تيسير وتنسيق المبادرات التعاونية الدولية للمنظمات المهتمة بتحسين تقديم الرعاية الصحية في مدغشقر، إسهاما كبيرا في جهود التنمية الريفية.

باء - الجمهورية الدومينيكية

١٠ - نظرة عامة

٤٤ - في السنتين الماضيتين سجلت الجمهورية الدومينيكية نموا متوسطه ٧ في المائة. ولا تزال الزراعة تشكل جزءا رئيسيا من اقتصاد الجمهورية الدومينيكية، حيث ما يزيد على ٣٠ في المائة من أراضيها هي أراض صالحة للزراعة، ويعمل في هذا القطاع ١٧ في المائة من القوة العاملة. وفي عام ٢٠٠٦، شكلت الزراعة نسبة ٩,٩ في المائة من مجموع الحصة السنوية للعائلة في الناتج المحلي الإجمالي. وقطاع الزراعة هو أكبر مصدر للاستهلاك المحلي وثاني أكبر القطاعات التي تدر دخلا من التصدير. وبعد الانضمام، في عام ٢٠٠٧، إلى اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الوسطى (الذي يعرف الآن باسم اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية)، تسارعت وتيرة نمو الصادرات الزراعية، وفي أعقاب بدء السريان المؤقت لاتفاق الشراكة الاقتصادية بين الجماعة الكاريبية والجماعة الأوروبية، أصبحت الصادرات الزراعية تنمو بمعدل ٥٠ في المائة سنويا.

٤٥ - ومع ذلك، تواجه قطاع الزراعة تحديات خطيرة، معظمها ناتج عن أوجه الضعف لدى البلد، ومنها الأعاصير المتكررة والزلازل والعواصف المدارية. فعلى سبيل المثال، كانت الأعاصير المدارية التي حدثت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ مسؤولة عن فقدان ١,٨ بليون دولار من إيرادات ذلك العام. وعلاوة على ذلك، فإن انخفاض الاستثمار العام ونقص توافر القروض وضعف البنية التحتية المنتجة وانخفاض مستوى تعليم القوة العاملة، كلها عناصر تعرقل تقدم القطاع الزراعي. ولمواجهة هذه التحديات، أنشئت اللجنة الرئاسية المعنية

بالأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٤. وأوكلت إلى اللجنة الرئاسية مهمة رصد وتقييم التقدم الذي أحرزته البلد نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينطوي ذلك على مشاركة مختلف القطاعات من قبيل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة (من خلال تحالف الأمم المتحدة بين القطاعين العام والخاص). وتهدف فرقة العمل المعنية بمكافحة الجوع التابعة للجنة الرئاسية إلى تعزيز هذه الشراكات من أجل زيادة الوعي والاهتمام بالأهداف الإنمائية للألفية في المناطق المنخفضة الدخل.

٤٦ - وأنشئت كثير من التحالفات بين القطاعين العام والخاص خلال تلك السنوات. ويشمل بعضها القدرة التي وفرت عن طريق وزارة الزراعة على استئجار الآلات من القطاع الخاص، والتخطيط المشترك واتفاقات استيراد الأرز، والدعم المالي المقدم إلى صغار المزارعين والمشاريع الزراعية الصناعية من المؤسسات الحكومية، والشراكة القائمة بين البرنامج الخاص للأمن الغذائي التابع للفاو مع وزارة الزراعة والمنظمات غير الحكومية. وتعمل كل هذه التطورات على التغلب على التحديات العديدة المذكورة وتحسين التنمية الريفية ككل.

٢٠ أنشطة وكالات/منظمات الأمم المتحدة

٤٧ - يتضمن البرنامج القطري للصندوق الدولي للتنمية الزراعية المنفذ في الجمهورية الدومينيكية هدفين استراتيجيين رئيسيين هما: (أ) تنمية الموارد الاجتماعية والمجتمع؛ (ب) وإدراج الدخل. وبالنسبة للهدف الأخير، توجه الجهود نحو تحديد الأنشطة الزراعية وغير الزراعية المدرة للدخل وتيسير مشاركة صغار المنتجين في الأسواق المحلية والوطنية وأسواق التصدير.

٤٨ - واستجابة لطلب من حكومة الجمهورية الدومينيكية وتماشيا مع سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، انتهى الصندوق للتو من تصميم مشروع جديد يهدف إلى تحسين التنافسية ووصلات الربط بأسواق المزارعين من صغار الملاك ومنظماهم الاقتصادية في منطقة من أفقر مناطق البلد، وبالتحديد، المقاطعات الغربية الإحدى عشرة الواقعة على الحدود مع هايتي. وسيركز المشروع على محاصيل الأغذية الرئيسية (مثلا الأرز واللوبياء والموز) من أجل الأسواق المحلية والإقليمية والوطنية، وعلى سلع التصدير الرئيسية التي تنمو في البيئة (مثلا محصول البن العالي الجودة، والموز المنتج بأسمدة عضوية).

٤٩ - وسيعزز المشروع بنشاط التحالفات بين الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاعين العام أو الخاص المشاركة في سلاسل إضافة القيمة المختارة. والهدف من هذه التحالفات هو تعزيز العلاقة بين منظمات صغار الملاك المنتجين والجهات الرئيسية الفاعلة في القطاع الخاص في سلسلة إضافة القيمة. ومن شأن تدعيم هذه العلاقات أن يُحسن من وضع منظمات المنتجين

في الأجل الطويل كموردين للأسواق الوطنية والدولية. وتشمل عناصر المشروع الأخرى تعزيز منظمات المزارعين من صغار الملاك عن طريق بناء قدرات الإدارة والتسويق وتعزيز الابتكار التكنولوجي والتنوع وكذلك التمويل الريفي.

٥٠ - ويهدف برنامج الأغذية العالمي إلى أن يكرر في الجمهورية الدومينيكية البرنامج الذي دعمته مؤسسة فاندانار FUNDAR، وهي مؤسسة مكسيكية لها خبرة في القطاع الزراعي، حيث أن الجمهورية الدومينيكية عرضة هي الأخرى للكوارث الطبيعية. وقدم البرنامج المكسيكي قروضا قبل الحصاد وتأميناً لتغطية القروض إلى المزارعين الذين لديهم طاقة فائضة، كشكل من أشكال الحماية وأيضاً من أجل خدمات الإرشاد الزراعي.

٥١ - ويتولى حالياً البنك الدولي للإنشاء والتعمير تنفيذ مشروع لإدارة الأراضي المروية ومستجمعات المياه بهدف زيادة إنتاجية الزراعة المروية وتعزيز مشاركة المستفيدين عن طريق رابطات مستخدمي المياه وذلك في أجزاء مختلفة من الجمهورية الدومينيكية. وتلزم خدمات مشورة للإشراف على أعمال تحديد وتحديث شبكات الري وإدارة مستجمعات المياه ومتابعة هذه الأعمال.

٣٠ أنشطة منظمات المجتمع المدني

٥٢ - وقع مرصد الاتصال الثقافي والسمعي والبصري اتفاقاً في أواخر عام ٢٠٠٧ مع بلدية سانتو دومينغو الشمالية من أجل إقامة قرية جديدة مزودة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلد. وتهدف قرى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تعزيز التعلم الإلكتروني وتشجيع الطبيب من بُعد في مرافق الرعاية الصحية المحلية، وتيسير استخدام الانترنت والبريد الإلكتروني وتجهيز النصوص في مكاتب الحكومة المحلية، والاستعانة بالمشورة المقدمة عبر الانترنت لتحسين الإنتاج الزراعي. وعقب توقيع الاتفاق، اشترى المرصد ٣٠ حاسوباً ونقلها إلى البلدية لإكمال المرحلة الأولى من المشروع. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، اجتمع ممثلو المرصد مع نائب رئيس الجمهورية بمناسبة تدشين برنامج تسخير تكنولوجيا المعلومات لمكافحة الفقر في ذلك البلد، وكذلك إنشاء معهد تكنولوجيا المعلومات والفقر لمنطقة البحر الكاريبي في الجامعة الكاثوليكية في سانتو دومينغو.

٥٣ - والمعهد الدومينيكي للتنمية المستدامة، وهو منظمة لا تهدف إلى الربح مكرسة للإسهام في التنمية المتكاملة في الجمهورية الدومينيكية تركز بشكل خاص على سكان البلد منخفضي الدخل، يكرس جهوده لتنمية المناطق الريفية في البلد. وقد بدأ المعهد برامج في مجال الصحة والمرافق الأساسية للصرف الصحي والتعليم والبنية التحتية الأساسية والبيئة في أرجاء البلد. ويشجع المعهد تنظيم المشاريع وساعد في إنشاء أعمال تجارية بالغة الصغر

ناجحة ومستدامة من خلال منح الائتمان المتناهي الصغر ويجمع بين تقديم أموال من حافظته الخاصة إلى جانب برامج تدريبية. ومن مصادر قوته المشاركة المجتمعية والاستدامة وإقامة الشبكات والتحالفات بين القطاعين العام والخاص.

٥٤ - وفي مجال الأعمال التجارية الزراعية، قامت مؤسسة التحالف بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع ممثلي الرابطة الوطنية لأصحاب محلات السوبر ماركت في نيويورك وشركة التوزيع سوبر بروديوس (Super-Produce) ومركز التصدير والاستثمار في الجمهورية الدومينيكية، بالترتيب عن طريق منظمة غلو كال (GLOCAL)، وهي منظمة غير حكومية لمنتجي المحاصيل المحليين، لعقد اجتماع مع منتجي المحاصيل والمسؤولين الحكوميين ووكالات المعونة الأجنبية في الجمهورية الدومينيكية. واشترت مشتريات أولية وأرسلت شحنات، وأبرمت اتفاقات مع مجلس الأعمال التجارية الزراعية الدومينيكي ومنظمة غلو كال ويجري اتخاذ خطوات للاستثمار وتمويل مشروع لبناء القدرات في مجال الإنتاج وإدارة سلسلة الإمدادات. وأخيراً، ففيما يتعلق بالجهود المبذولة في مجال الطاقة المتجددة، قامت مؤسسة التحالف بين القطاعين العام والخاص والمتعاونون معها من قطاع الأعمال ببحث المسائل المتعلقة بإنتاج الإيثانول من السكر ومسائل الطاقة الحيوية ذات الصلة مع ممثلي قطاع الأعمال ومنتجي المحاصيل وموظفي الأمم المتحدة والمستثمرين والحكومات والمنظمات غير الحكومية والجامعات. وأدى هذا إلى إقامة شراكة مع شركة ResearchPAYS®، وهي شركة استشارية للبحوث السوقية تخدم الأعمال التجارية لإعداد مزيد من المبادرات للتعاون مع أصحاب المصلحة في هذا المجال.

٥٥ - وحصلت أيضاً مؤسسة التحالف بين القطاعين العام والخاص على منحة من مؤسسة ويسترن يونيون مكرسة للتدريب في مجال التمويل المتناهي الصغر والإقراض تتولى تقديمها منظمة الأمل الدولية غير الحكومية العاملة في الجمهورية الدومينيكية، وجمعت المؤسسة أموالاً من أجل الجهود المجتمعية لإعادة بناء المساكن بعد العواصف المدارية التي ضربت الجمهورية الدومينيكية عدة مرات خلال الفترة بين ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩.

جيم - أنغولا

١٠ - لحة عامة

٥٦ - أسهم بشكل حاسم انتهاء الصراع المسلح، الذي احتدم في أنغولا لمدة ثلاثة عقود تقريباً، في تهيئة مناخ للاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي. فقد مكّن السلام الأشخاص من التحرك بحرية وأنعش النشاط الاقتصادي في أرجاء البلد. ونتيجة لذلك، أدى انخراط الأنغوليين في النشاط إلى تدعيم الحرب ضد الجوع والفقر والإسهام في تنمية المجتمعات

الريفية. ومنذ عام ٢٠٠٢، أخذ استثمار الحكومة في قطاع الزراعة في التزايد التصاعدي والفعال. ويعكس هذا ما تتمتع به الزراعة من أهمية استراتيجية في تحقيق التنمية المستدامة في البلد، نظراً للنسبة المثوية الكبيرة للسكان التي تعتمد عليها في العمالة وكسب العيش.

٥٧ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، نُفذ برنامج التنمية الريفية الذي تتولى تنسيقه وزارة الزراعة والتنمية الريفية في أنغولا. ومسألة التنمية الريفية هي في بؤرة أنشطة الوزارة إلى جانب برامج أخرى من قبيل برنامج التوعية والتنمية الريفية الذي يهدف إلى تزويد المزارعين بالإمدادات الزراعية ومن بينها البذور والأسمدة والمعدات وكذلك بخدمات المساعدة التقنية.

٥٨ - ويتمثل الهدف الرئيسي لبرنامج التنمية الريفية في تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية في محاولة لتقريب وضعها من وضع المدن الرئيسية في البلد؛ والقيام بشكل متناسق بإدماج تنمية المجتمعات الريفية في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية؛ وتركيب شبكات لتجميع المياه وتجهيزها وتوزيعها، وكذلك لمرافق الصرف الصحي الأساسية؛ وتنظيم المهن والحرف الريفية والإنتاج المحلي ونشر المعارف الأساسية والتقنيات البسيطة التي تُعتبر مفيدة للزراعة وتربية الحيوانات وتجهيز وتحويل المنتجات الحيوانية.

٥٩ - وبعد الانتخابات التشريعية التي أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وفي إطار الهيكل الجديد للحكومة، أنشئت الأمانة العامة للتنمية الريفية باعتبارها جهازاً من أجهزة الإدارة المركزية للدولة مسؤولاً عن تحديد السياسات الوطنية الداعمة للتنمية الريفية ورصدها وتنسيقها وتوجيهها وتنفيذها. ويتمثل الهدف الرئيسي للحكومة الأنغولية في تقليل مستويات الفقر المطلق وتعزيز النمو الاقتصادي السريع والمستدام والشامل، وكذلك تقليل التفاوت الإقليمي بين مقاطعاتها البالغ عددها ١٩ مقاطعة.

٦٠ - وبعد إنشاء الأمانة العامة للتنمية الريفية، جاءت الموافقة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ على البرنامج التنفيذي الذي يهدف إلى تعزيز مشاريع التنمية الريفية المتكاملة وإنعاش وتنويع الاقتصاد الريفي، وتنشيط إقامة منظمات مجتمعية محلية؛ وتشجيع شبكات التمويل والتجارة الريفية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين القدرة على الإسهام في القطاع.

٢٠ أنشطة وكالات/منظمات الأمم المتحدة

٦١ - شملت المبادرات الأخيرة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية مشروعين هما مشروع تنمية المحاصيل الغذائية في المنطقة الشمالية، وبرنامج تنمية مجتمعات صيد الأسماك المحلية في الشمال، وقد أنهى كلاهما أنشطته في عام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٧، اعتمد مشروع جديد

للتنمية الريفية. إذ يجري بالتعاون مع البنك الدولي وكذلك بمنحة من الصندوق الياباني لوضع السياسات وتنمية الموارد البشرية تنفيذ مشروع زراعي لصغار الملاك ذي وجهة سوقية يهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي لصغار الملاك في ثلاث مقاطعات ريفية. ومن بين العناصر التي يركز عليها المشروع تعزيز قدرات القطاع الخاص والجهات غير الحكومية التي تقدم خدمات زراعية في منطقة المشروع.

٦٢ - وتساعد أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز قطاع الصحة في البلد، خاصة في المناطق الريفية، من خلال تمويل مشروعات يهدفان إلى زيادة توافر خدمات الصحة الإنجابية الجيدة النوعية والمتكاملة وزيادة توافر معلومات وخدمات الصحة الإنجابية للمراهقين والشباب. وفي مجال المسائل الجنسانية ومسائل السكان والشباب، مول الصندوق حلقات عمل لتنمية القدرات نُظمت على مستوى البلديات لتأكيد الصلة القائمة بين زيادة التنمية المستدامة وبين تمكين المرأة ومشاركتها في صنع القرار، وكذلك زيادة حصولها على خدمات الصحة الإنجابية.

٣٠ أنشطة منظمات المجتمع المدني

٦٣ - أقيمت شراكة ثلاثية بين رابطة المتطوعين في مجال المساعدة التعاونية في ما وراء البحار التابعة للمنظمة الدولية للتنمية التعاونية الزراعية وشركة نفط خليج كايندا ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، باعتبارها تحالف كايندا لتنمية الأعمال التجارية الزراعية بهدف زيادة دخول الأسر المعيشية لعدد كبير من الأسر في مقاطعة كايندا بأنغولا. ومن بين مشاريعها الناجحة البرنامج الممول من شركة نفط خليج كايندا لبناء قدرة المزارعين المحليين على تزويد العاملين في محطة تصدير النفط والمطاعم والمحال والفنادق المحلية بالخضروات والفواكه الطازجة. وأسفر هذا المشروع عن بيع خضروات وفواكه طازجة بقدر أكبر وبتكلفة أقل من تلك التي كانت تستورد في المعتاد من الخارج.

٦٤ - وعلاوة على ذلك، أدى تحالف كايندا لتنمية الأعمال التجارية الزراعية إلى تمكين ٦ ٢٢٦ مستفيداً، ٣٠ في المائة منهم من النساء، عن طريق مساعدتهم في تنمية أعمال تجارية مربحة من خلال تقديم تدريب في مجالي الأعمال التجارية والزراعة إلى المزارعين. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، شارك ٣٠ من منتجي المحاصيل من صغار الملاك المستفيدين من التحالف في سوق زراعي إقليمي مدته أربعة أيام عُقد في كايندا وحضره ما يزيد على ٣ ٠٠٠ شخص، وضم ٢٩٥ كشكا لعرض الفواكه والخضروات المختلفة الطازجة.

دال - إثيوبيا

١٠ - ملحة عامة

٦٥ - إن الاقتصاد الإثيوبي هو اقتصاد قائم على الزراعة يعمل فيه ما يزيد على ٨٥ في المائة من سكان إثيوبيا التي غالبا ما يصيبها جفاف يشمل مختلف أرجاء المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معوقات من قبيل ضعف إدارة الأراضي وقاعدة الموارد، وقلة المعلومات، ونقص التكنولوجيا الملائمة، وعدم إدماج السياسات ذات الصلة، ونقص القدرات الكافية على التنفيذ، كلها عوامل تجعل مستويات الإنتاجية منخفضة.

٦٦ - وتسببت طول مدة عدم الأمن الغذائي في جعل عدد كبير من السكان يعتمد على المعونة الغذائية من أجل البقاء. وتُعد الزراعة مورداً من أكثر الموارد الواعدة في البلد، وإثيوبيا لديها إمكانية لأن تصبح مكتفية ذاتيا في الحبوب وأن تُنمي الصادرات في الثروة الحيوانية. ومع أخذ هذا في الاعتبار، وضعت الحكومة في عام ٢٠٠٧ استراتيجية للتصنيع تقودها التنمية الزراعية تهدف إلى استخدام الزراعة كقاعدة لتنمية البلد عموما. ومن بين خصائصها المميزة الاستغلال التجاري لزراعات صغار الملاك عن طريق التنويع والتحول إلى المحاصيل العالية القيمة، ودعم وتنمية الزراعة التجارية على نطاق كبير، وإدماج المزارعين في الأسواق المحلية والخارجية بشكل فعال، وتكييف التدخلات بحيث تعالج الاحتياجات المحددة لمختلف مناطق الزراعة الإيكولوجية في البلد. ويتمثل دور الحكومة في هذه الاستراتيجية في تحديد تدابير السياسات لتعزيز هذه الأهداف. ويشمل بعض هذه السياسات الإرشاد الزراعي والبحوث، وتصميم وإقامة ممرات للنمو، وترويج الصادرات الزراعية، وبرامج الأمن الغذائي وشبكة الأمان.

٢٠ - أنشطة وكالات/منظمات الأمم المتحدة

٦٧ - على مدى العقود الثلاثة الماضية، دعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ما مجموعه ١٣ مشروعا وبرنامجا للحد من الفقر في الريف في إثيوبيا، قدرت تكلفتها عموما بمبلغ ٥٨٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقدم أيضا لإثيوبيا مبلغاً لإغايتها من الدين قدره ٢٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في إطار مبادرة تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٦٨ - وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد الصندوق برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية من أجل البلد، الذي استند إلى الرعيل الثاني من ورقة استراتيجية الحد من الفقر التي أعدها إثيوبيا وغيرها من وثائق التخطيط ذات الصلة. وركز البرنامج على ثلاثة أهداف استراتيجية ويرمي

على وجه الخصوص إلى تعزيز وصول سكان الريف الفقراء إلى: (أ) الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه)؛ (ب) وتكنولوجيات الإنتاج الزراعي المحسنة وخدمات الدعم؛ (ج) والخدمات المالية.

٦٩ - وتشمل عمليات الصندوق الجارية في إثيوبيا برنامجاً لتحسين التسويق الزراعي يدعم التزام الحكومة بتحسين التسويق الزراعي. والهدف منه هو تحقيق استقرار الأسعار الداخلية للحبوب وتشجيع صغار الملاك المزارعين على زيادة الإنتاج وتحسين دخولهم. ويجري أيضاً تنفيذ برنامج تشاركي لتطوير الري على نطاق محدود، يُحسن الأمن الغذائي والتغذية الأسرية ودخول الأسر المعيشية الريفية الفقيرة من خلال وضع خطط للري من أجل المزارعين الذين يزرعون مساحات محدودة. ويجري أيضاً تنفيذ مشروع لتنمية المجتمعات الريفية من أجل تحسين آفاق كسب العيش المستدام بين الرعاة الذين يعيشون في الأراضي الواسعة القاحلة وشبه القاحلة. وأخيراً، أعد برنامج للوساطة المالية في الريف من أجل مساعدة الفقراء الذين ليس في إمكانهم الحصول على الخدمات المالية الأساسية.

٧٠ - وأتاح مشروع ائتمانات التكيف الهيكلي الذي يُنفذه البنك الدولي فرصة للقطاع الخاص لاستخدام العملات الأجنبية عن طريق زيادة توافرها ومن خلال تعزيز دوره عن طريق إزالة قيود الأسعار وتقليل ملكية الدولة وتشغيل الأصول. وعلاوة على ذلك، نُفذ المشروع الوطني لقطاع الأسمدة من أجل تهيئة بيئة تمكن من نمو قطاع الأسمدة واستخدام الأسمدة في البلد. واشترك في تمويل المشروع مستوردو الأسمدة ومانحون.

٧١ - وتيسر بنشاط مبادرة النهوض بقطاع أعمال مستدام التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إثيوبيا مشاريع الأعمال المبتكرة الداعمة للفقراء من خلال برنامج تقديم الدعم والتيسير لتنمية القطاع الخاص، المشترك بين الحكومة الإثيوبية/ البرنامج الإنمائي، والذي تتولى تنفيذه وزارة التجارة والصناعة. وتشمل الأنشطة المنفذة مشروع غايا (Gaia)، الذي ينطوي على توفير استثمار لإنتاج مواقع الطهي التي تستخدم وقود الإيثانول المنتج محلياً وتشجيع استخدام هذه المواقع، ومشروع المياه وهو نموذج تجاري مدعوم من الحكومة لتقديم خدمات إمداد المزارعين بالمياه بأسعار تجارية.

٧٢ - ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان تطوير سُبل كسب العيش الريفية في هذا البلد عن طريق برنامج لتمكين المرأة. وفي شراكة مع مؤسسة الأمم المتحدة ومؤسسة ناكي، يمول الصندوق مشروعاً مدته ثلاث سنوات وقيمه ١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في مجال تمكين المرأة. وفي إطار ولاية الصندوق، تؤدي برامج الإسهام في سُبل كسب العيش دوراً هاماً في تعزيز الاستقلال الاقتصادي، وخاصة للنساء. فمن منظور

المنظمة، من شأن توفير المزيج السليم من المهارات والمعارف المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن يساعد كل من النساء والفتيات الشابات على زيادة استقلالهن الذاتي وقدرتهن على اتخاذ القرارات.

٧٣ - ويجري حالياً زيادة توسيع نطاق مبادرة تسخير الشراء لتحقيق التقدم التي يُنفذها برنامج الأغذية العالمي، والتي تربط صغار المزارعين ببورصة السلع الإثيوبية، بحيث تشمل جهات من القطاع الخاص. والمشروع حالياً في مرحلة إقامة سوق جديدة تخدم المزارعين ومجهزي السلع والمصدرين والمستهلكين حيث يمكن، على سبيل المثال، للدعم الموفر إلى مجهزي الأغذية المحليين في المناطق التي تتزايد فيها نسبة سوء التغذية وإلى الشركات العاملة في مجالات علوم الحياة القدرة على تحسين محتوى المغذيات الدقيقة للمنتجات، أن يقدم مساهمات هامة.

٣٠ أنشطة منظمات المجتمع المدني

٧٤ - ركز برنامج الاتحاد العالمي اللوئري في إثيوبيا انتباهه على مدى العامين الماضيين على تنفيذ مشاريع التنمية المجتمعية المتكاملة في جميع مناطق تدخله الجغرافي في إثيوبيا. ويتمثل الهدف الاستراتيجي الرئيسي لمشاريع التنمية المجتمعية المتكاملة في تحويل تركيز البرامج الرئيسية من التركيز على بناء هياكل للرعي وهياكل صحية ومدرسية إلى التركيز على تثقيف وتمكين المجتمعات المحلية الرئيسية من خلال تزويدها بالمعارف والمهارات لكي تُلبّي بنجاح الاحتياجات الفردية والمجتمعية.

٧٥ - ويتوفر لدى إثيوبيا أضخم عدد من المواشي في أفريقيا، وهي تتركز إلى حد كبير في المناطق الرعوية من البلد. وتتولى رابطة المتطوعين في مجال المساعدة التعاونية في ما وراء البحار التابعة للمنظمة الدولية للتنمية التعاونية الزراعية تنفيذ مبادرة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة المتعلقة بسبل كسب العيش للرعاة والتي تهدف إلى مساعدة الرعاة في الوصول إلى أسواق تحقق لهم ربحاً أكبر، نظراً لأن اهتمامهم ينصب تقليدياً على تقليل المخاطر الناجمة عن الجفاف والمصاعب الاقتصادية، وليس على تحقيق أقصى قدر من الأرباح. وقدمت الرابطة حلقات عمل تدريبية لتنمية مهارات الأعمال التجارية لدى الرعاة وإقامة مرافق للسوق يمكن تشغيلها بشكل مستدام، تمكنهم من بيع مواشيهم بأسعار عادلة. وبالإضافة إلى ذلك نفذت عملية تدخل تجريبية لدعم الرعاة المتأثرين بالجفاف وفرت ائتماناً مصرفياً لمواجهة الطوارئ، وجرى جمع وتوزيع معلومات عن السوق للتعجيل بانطلاق التجارة وزيادة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية.

هاء - المبادرات المتخذة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك

٧٦ - في أيار/مايو ٢٠٠٧، عقدت مؤسسة التحالف بين القطاعين العام والخاص أول مناسبة ضمن مناسباتها "شركاء ضد الفقر" التي سعت فيها إلى ربط واضعي السياسات بمبادرات التنمية المحلية في الجمهورية الدومينيكية ومدغشقر. وفي مناسبتها السنوية الثانية "شركاء ضد الفقر" المعقودة في مقر الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠٠٨، تجمع ما يزيد على ٧٠ ممثلاً من القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة لكي يُناقشوا في إطار الموضوع العام "الوعي والاتفاق والعمل" السبل المحتملة لزيادة التعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تعزيز مجالات الصحة والأعمال التجارية الزراعية والطاقة المتجددة والسياحة المستدامة والمرأة والتمويل المتناهي الصغر وتنظيم المشاريع في مدغشقر والجمهورية الدومينيكية.

٧٧ - وتعمل منظمة سولاب للخدمة الاجتماعية الدولية، وهي منظمة غير حكومية تعمل في عموم الهند ولها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ميدان مرافق الصرف الصحي البيئية. وتشارك بنشاط في إقامة مرافق مُحسنة للصرف الصحي في أرجاء الهند، فقد صنعت مرحاضاً سمادياً مبتكراً ذا حفرتين يعمل بالماء الدافق من أجل التخلص من الفضلات البشرية بطريقة مأمونة، وهو صحي وبسعر معقول. وعلاوة على ذلك، فإن الفضلات تُعالج من خلال عملية تكنولوجية لكي تستخدم في تحسين التربة. ووطورت أيضاً منظمة سولاب تكنولوجيا لإنتاج الغاز الحيوي من الفضلات البشرية من المراحيض العامة للاستخدام في الطهي وتوليد الكهرباء في الموقع.

٧٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وفي إطار تحالف الأمم المتحدة بين القطاعين العام والخاص، نوقشت الإمكانية العملية لإيفاد بعثة لتقدير الاحتياجات إلى مدغشقر لتقييم المواقع التي يمكن أن تشيد فيها في العاصمة أنتاناناريفو مباني للمراحيض العامة مزودة بمعامل لإنتاج الغاز الحيوي ومعالجة مياه المجاري لإعادة تدوير النفايات والفضلات البشرية في الموقع. وأوفدت بعثة في آب/أغسطس ٢٠٠٨، وأجري تقييم لتشييد مراحيض لا تضر بالبيئة في كل منزل من أجل تهيئة بيئة تؤدي إلى التنمية المستدامة للمنطقة وتحسين صحة وحسن معيشة السكان. وتبذل حالياً جهود لإيجاد مصادر محتملة للتمويل من أجل التنفيذ الناجح للمشروع.

٧٩ - وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وجه مرصد الاتصال الثقافي والسمعي والبصري دعوة إلى ممثلين رفيعي المستوى من البلدان الرائدة الأربعة لتحالف الأمم المتحدة بين القطاعين العام والخاص للمشاركة في مؤتمره السنوي لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة الفقر الذي يعقد كل مارس في مقر الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٨، شارك كل من رئيس جمهورية مدغشقر وكذلك النائب الحالي لرئيس الجمهورية الدومينيكية في المؤتمر. ويتمثل

أحد أهداف الاجتماعات السنوية في إبراز النتائج التي تحققت نتيجة استخدام تكنولوجيات رقمية جديدة للنهوض بالتنمية الريفية.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٨٠ - يتعين من أجل تعزيز الشراكات المقامة بين القطاعين العام والخاص دعماً للتنمية الريفية في البلدان الريادية الأربعة أن يرتفع بشكل كبير مستوى مشاركة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مع الشركاء من المجتمع المدني ومن القطاع الخاص في تعاون وثيق مع حكومات البلدان الريادية الأربعة. ويمكن لكيانات الأمم المتحدة التي لديها اتصالات مع القطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية أن توسع نطاق جهودها من أجل تعزيز الشراكات التي تركز بشكل عام على تبادل وتنسيق الموارد والمعارف والخبرات لتدعيم هدف التنمية الريفية في هذه البلدان.

٨١ - وتهدد الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية بتدمير أي مكاسب تحققت مؤخراً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بل ويمكن أيضاً أن تحول دون تحقيق هذه الأهداف بحلول الموعد المستهدف وهو عام ٢٠١٥. ويتعين على المجتمع الدولي لذلك أن يولي اهتماماً خاصاً لآثار الأزمة على سكان الريف، وأن يُنفذ تدابير محددة للتصدي لها. ومن الأمور بالغة الأهمية في هذا الصدد ضرورة توفير موارد إضافية كافية توجه إلى برامج التنمية الريفية والزراعية وإلى مواجهة التحدي المتمثل في انعدام الأمن الغذائي.

٨٢ - ويحظى دور المرأة في التعجيل بالتنمية الريفية المستدامة بأهمية حاسمة نظراً لكون النساء يشكلن أغلبية لا يستهان بها في القوة العاملة الزراعية في البلدان النامية. وينبغي إبراز الدور الأساسي الذي تؤديه المرأة الريفية أثناء نظر لجنة وضع المرأة في الموضوع ذي الأولوية لعام ٢٠١٠ المتعلق باستعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين (بيجين + ١٥) في دورتها التي تعقد في العام المقبل. ويمكن بعد ذلك أن تستخدم التوصيات ذات الصلة في مجال السياسة العامة كمدخلات مفيدة في الاستعراض الوزاري السنوي الذي يجريه المجلس في عام ٢٠١٠ والذي سيركز على موضوع "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتصل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، والذي يمكن آنذاك تقديم نتائجه إلى دورة اللجنة التي تعقد سنة ٢٠١٢ حيث تنظر اللجنة في الموضوع ذي الأولوية "تمكين المرأة الريفية فيما يتصل بتغير المناخ والأمن الغذائي".

٨٣ - وفي إطار المتابعة المحتملة لدورة التنفيذ الثالثة للجنة التنمية المستدامة التي تشمل دورتي اللجنة السادسة عشرة والسابعة عشرة والتي ركزت على التنمية الريفية كأحد مجالاتها الموضوعية إلى جانب الزراعة والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا، يمكن أن تدعى المجموعات الرئيسية للجنة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز التنمية الريفية في كل من البلدان الرائدة الأربعة، وأن تقدم تقريراً عن إنجازاتها أثناء التقييم العام الذي تجريه اللجنة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ أثناء دورتها للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويمكن أن تشمل المدخلات المقترحة تقديمها إلى الدورة أفكاراً ونهجاً جديدة لمواجهة تحديات التنمية الريفية في البلدان الأربعة، وكذلك مقترحات وتوصيات لكي تنظر فيها اللجنة.

٨٤ - ويلزم تكرار المبادرات التي ثبت نجاحها في مجال التنمية الريفية وتكييفها وزيادة حجمها. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تبذل جهوداً لمواصلة تعزيز جهود الدعوة العالمية، بوسائل منها تبادل المعلومات وعقد مناقشات للمجموعات ومنتديات إلكترونية يمكن فيها إبراز أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

٨٥ - وفي ضوء الطابع التطوعي للتحالف، وضرورة أن يتخطى دوره القائم على الدعوة، يمكن إيلاء النظر في تعزيز الدعم المقدم من الأمانة العامة للأمم المتحدة لتيسير إقامة الشراكات لأغراض التنمية الريفية في إفادة البلدان الرائدة.

مرفق

قائمة بأسماء الجهات صاحبة المصلحة التي قدمت مدخلات في هذا التقرير

منظمات/وكالات منظومة الأمم المتحدة

البنك الدولي

صندوق الأمم المتحدة للسكان

منظمة العمل الدولية

مكتب الأمم المتحدة للشركات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأغذية العالمي

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

منظمات المجتمع المدني

منظمة سولاب للخدمة الاجتماعية الدولية

مؤسسة التحالف بين القطاعين العام والخاص

الاتحاد العالمي للوئري

المعهد الدومينيكي للتنمية المتكاملة

منظمة مافيني الدولية للصحة

رابطة المتطوعين في مجال المساعدة التعاونية فيما وراء البحار/المنظمة الدولية للتنمية

التعاونية الزراعية

مرصد الاتصال الثقافي والسمعي والبصري.